



لليمن .. لا لعللي عبدالله صالح

# التكفير بذريعة (قالوا له) !!؟؟

58



أحمد الحبشي

أذكر حينها - ويتذكر معي كل الذين شاركوا في تلك الجلسة، أن الرئيس أدلى بشهادته عن الترابط العضوي بين ثورتنا (26) سبتمبر و (14) أكتوبر، مشيراً إلى أن أول زيارة له للشطر الجنوبي من الوطن كانت أثناء قيام ثورة (14) أكتوبر حيث أشرف على نقل شحنة من الأسلحة للثوار بتكليف من القيادة العسكرية اليمنية والمصرية.

قبل ثمان سنوات، وبمناسبة العيد الأربعين لثورة 26 سبتمبر، كان لي شرف المشاركة في الندوة التي أقامتها إدارة التوجيه المعنوي بالقوات المسلحة حول تاريخ الثورة، وكان لافتاً للانتباه حضور الرئيس علي عبدالله صالح بصورة مفاجئة في إحدى الجلسات المكرسة لأحد محاور الندوة، ليشارك في النقاش بدلاً من إلقاء كلمة على نحو ما تعودنا عليه من فخامته.

جميع رعايا الدولة بطاعة وأمر الحاكم، بذريعة أنها من طاعة الله، ويصوغون وعي الناس على أساس وجوب تداول وقبول هذه المعتقدات بدون استخدام العقل في مناقشتها وفحصها وتقديمها !!

وكان من الطبيعي أن تنتهي هذه الأفكار والمعتقدات بعد تحرر العقل من سلطة النقل التي فرضها تحالف الملوك والاقطاعيين ورجال الدين على الناس بهدف منع وقمع التفكير النقدي الحر.. كما كان من الطبيعي أيضاً أن يدرك المفكر بعد تحرير العقل من سلطة النقل ما تتضمنه تلك المعتقدات من ضلال وتضليل وتديس وتلبيس باسم الدين، وتحت غطاء الحكم باسم الله، حيث تم تخلص السياسة من نظرية (الحكم بالتفويض الإلهي) التي تبناها من كان يصفهم الكهنة بالملوك الربانيين، واستبدلها بنظرية الحكم المستند إلى تفويض من الأمة باعتبارها مالكة السلطة ومصدرها، على نحو ما حدث فعلاً في النصف الأخير من القرن الثامن عشر وأدى إلى ظهور الثورة الفرنسية والثورات الوطنية والديمقراطية التي أخذت تتوالى في كل أنحاء أوروبا والعالم في القرنين التاسع عشر والعشرين المنصرمين.

ولئن كان المؤرخون يتفقون على أن القرن التاسع عشر هو بداية عصر التحرر القومي، فإن ما قبل ذلك القرن، كان بحق عصر الملوك والنبلاء الاقطاعيين ورجال الدين الكهنوتيين الذين كانوا يحكمون بموجب فكرة الحق الإلهي.. بمعنى أنه عصر الضلال والتضليل الذي كان يمارسه كل من الملوك وكهنتهم.. وقد تزعزع هذا الضلال عند ظهور الفكر القومي التحرري الذي أعلن مبدأ سلطة الأمة بدلاً من سلطة (الحكم الإلهي) التي كان يمارسها (الملوك الربانيون) ورجال الدين الذين كانوا يزعمون بأنهم ورثة الأنبياء... وبذلك انفتح مجال التفكير في عصر التحرر القومي الذي غيرت أحداثه السياسية معالم خارطة أوروبا بعد أن شهدت ميلاد الثورة الصناعية والاكتشافات العلمية، حيث كانت أوروبا تتكون من عدة أمم موزعة بين دول مختلفة، فيما كانت حدود الدول تتقرر في أغلب الأحوال وفق نصوص المعاهدات التي تبرم بعد الحروب، كما كانت تتقرر في بعض الأحوال، دون حروب وقتال من جراء زواج الملوك والمصاهرة بين العوائل المالكة، وتوارث الحكم حسب أحكام قوانين وراثية العرش في الممالك المختلفة. وهو ما يشير إلى أن بلدانا عديدة كانت تنتقل من حكم مملكة ما إلى حكم مملكة أخرى عن طريق الفتوحات أو الخراج أو الميراث دون أن يتم الالتفات إلى طبيعة سكانها وعلاقتها بسكان المملكة التي تنفصل عنها أو التي تنضم إليها.

ومن المعلوم أن حروب نابليون بونابرت وفتوحاته في أوائل القرن التاسع عشر غيرت كثيرا من معالم خارطة أوروبا السياسية، حيث تم القضاء على دول قديمة وإحلال دول جديدة محلها. ولكن حروب نابليون لم تلتفت إلى طبيعة وخصائص سكان البلد الذي تحكمه هذه الدولة أو تلك، ما أدى إلى بروز صدامات بين السكان المحليين من جهة، وبين حكامه الغزاة من جهة أخرى، على أساس أشكاليات الهوية والخصوصية المحلية.

وبالنظر إلى أن المؤرخين اتفقوا على تسمية القرن التاسع عشر في أوروبا بعصر القوميات، فإنهم لم يقولوا ذلك انطلاقاً من الاعتقاد بأن القوميات تكونت أو ظهرت في ذلك القرن فقط، بل قالوا ذلك لعلمهم بأن الميول القومية التحررية اشتدت خلال ذلك القرن تحت تأثير مفاعيل المسار المتصاعد والمتجدد للحضارة الحديثة التي دشنتها الثورة الصناعية والفتوحات العلمية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، ثم أخذت تغلب على سائر العوامل المؤثرة في تكوين الدول وتحديد حدودها بعد التوقيع على معاهدة ويستفاليا عام 1648م وصولاً إلى ظهور الاستعمار ودخول الأفكار القومية مرحلة جديدة شكلت حداً فاصلاً بين عصر القوميات وعصر الاستعمار، وأساساً موضوعياً لظهور اليسار الوطني والقومي التحرري الذي أطلق عليه المدعو عبدالعزيز الدبيعي رصاصات تكفيرية طائشة وحاقدة، انطلاقاً من ثقافته القلبية الضحلة، على نحو ما سنتناوله في الحلقة القادمة بإذن الله.

والعواطف الدينية وقوداً للتخريض والتعبئة الخاطئة والاستقطابات الايديولوجية في سياق تشغيل ماكينة الحرب الباردة بين القطبين الأعظم في النظام العالمي القديم آنذاك، الأمر الذي يستوجب مناقشة النزعة التكفيرية الساذجة للديبيعي بصورة معمقة، ونقد مزاعمه الضحلة التي أوردها في أحاديثه ومقابلاته الصحفية على هامش الملتقى السلفي العام سبئ الصيت في أواخر عام 2009م، وهو ما سأتناوله في مقال تحليلي مستقل عقب الانتهاء من هذا البحث الذي سيصدر في كتاب بعد اكتمال الحلقة الستين قريباً بإذن الله.

وبصرف النظر عن حاجتنا لتخصيص حيز مستقل لمناقشة ونقد الخطاب التكفيري السلفي للمدعو عبدالعزيز الدبيعي ومن هم على شاكلته من التكفيريين بعد الانتهاء من هذا المقال المطول، إلا أن ذلك لا يمنعنا الآن من الدفاع عن اليسار الوطني والقومي العربي الذي تنتمي إليه التيارات الفكرية والأحزاب الوطنية والقومية في اليمن

سواء تلك التي تنضوي ضمن حزب المؤتمر الشعبي العام، أو كتكتل أحزاب «اللقاء المشترك»، أو كتكتل أحزاب «المجلس الوطني»، حيث شكّل اليسار الوطني والقومي في اليمن عصب الحركة الوطنية اليمنية المعاصرة التي لعبت دوراً ريادياً في قيادة مسيرة الثورة اليمنية (26 سبتمبر - 14 أكتوبر) ضد الاستبداد والاستعمار، ومن أجل الحرية والاستقلال والوحدة، بوصفها امتداداً للحركة التحرر الوطني والقومي العربية التي نشأت وتطورت في القرنين التاسع عشر والعشرين، وهي الحقبة التي ظهرت وتطورت فيها الأفكار الحديثة ذات الصلة بالكفاح في سبيل الاستقلال وبناء الدولة الوطنية وتحقيق الوحدة القومية، حيث كان مفهوم الدولة قبل ظهور الأفكار القومية التحررية

مرتبطاً بمفهوم (الملك والسلطنة)، ومنفصلاً عن مفهوم الأمة، فيما كان يحق للملوك والسلطان والاقطاعيين الكبار أن يتصرفوا بالملك والدويلات التي يحكمونها تصرفاً مطلقاً، مثلما يتصرف الأفراد بالأراضي والعقارات التي يملكونها !!

وفي المقابل لم يكن للشعوب الحق في مناقشة أمور الحكم واختيار الحكام الذين يحكمونها.. فالحكم كل الحكم كان محصوراً فقط على الملوك والسلطان وعائلاتهم أولاً، وعلى من يوليهم الملوك فقتهم من بطاناتهم وأتباعهم ومقربيهم ثانياً.. فيما كانت الأوضاع الاجتماعية والسياسية والمعتقدات الدينية والفتاوى اللاهوتية والفقهية الموروثة عن القرون والأزمنة السابقة، تُرسخ الاعتقاد بأن الملوك والسلطان والأئمة يحكمون الناس بتفويض من الله، ويستمدون حقوقهم وسلطانهم من مشيئة الله، ولذلك كان الملوك والأئمة والنبلاء الاقطاعيون ورجال الدين يطالبون

إلى مرقص، لأنه يؤمن بماركس ولينين وستالين ولا يؤمن بالله بل يؤمن بأن الحياة مادة. كما أنه - أي الحزب الاشتراكي - أصدر قانوناً للأسرة بهدف تدمير العلاقات العائلية وإحلال الفوضى الجنسية محلها، الأمر الذي أثار الغيرة الدينية لدهمس وجماعته، فاندفعوا بدون نقاش لتنفيذ هذه المهمة (الجهادية) بهدف حماية الدين وإنقاذ

اليسار الوطني والقومي في اليمن شكّل عصب الحركة الوطنية اليمنية المعاصرة التي لعبت دوراً ريادياً في قيادة مسيرة الثورة اليمنية (26 سبتمبر - 14 أكتوبر) ضد الاستبداد والاستعمار، ومن أجل الحرية والاستقلال والوحدة.

الكعبة المشرفة من كفر الحزب الاشتراكي اليمني ومخططاته المعادية للإسلام وبيت الله الحرام، بحسب أقوال دهمس التي سبقت أقوال خلفه عبدالعزيز الدبيعي بأكثر من ربع قرن !!!؟؟؟ تأسيساً على ما تقدم يتضح أن ما قاله الدبيعي على هامش الملتقى السلفي العام لا يختلف عما قاله دهمس قبل (28 عاماً) أثناء وقائع محاكمة عصابة التخريب المسلحة أمام المحكمة العليا برئاسة القاضي نجيب الشميري في عدن والتي تباينها الموطون عبر التلفزيون، ثم جمعت وشتمت لاحقاً في كتاب وثائقي من إصدارات دار الهدى، كما يتضح أيضاً أن مرجعية كل من الدبيعي ودهمس لا تخلو من بصمات الخطاب الأمني المسعور للأجهزة الاستخباراتية الأمريكية والعربية القديمة، حين كانت تستخدم الدين

في منتصف الستينات أصدرت رابطة الشباب الإسلامي التي كانت تدعمها وتمولها أجهزة استخباراتية عربية واجنبية برعاية وكالة المخابرات الأمريكية، بياناً شهيراً اتهمت فيه الرئيس جمال عبدالناصر بالتخطيط لفزوة الكعبة وتحويلها إلى مرقص لجنود الجيش الأحمر السوفيتي. وأثناء حرب صيف 1994م، تكررت هذه التهمة مرة أخرى على لسان (الشيخ) عبدالمجيد الزنداني، في خطبة تحريضية وتهريجية اتهم فيها الحزب الاشتراكي اليمني بأنه كان قبل الوحدة يسعى بالتحالف مع الاتحاد السوفيتي إلى احتلال الكعبة وتحويلها إلى مرقص!!

تعمته الذين يمولون جمعياته السلفية ونشاطه التجاري من خارج الحدود، على طريقة (قالوا له) !!!

أما مرجعه الوحيد فهو عبارة عن بيان ضحل صدر في منتصف الستينات، عما تسمى رابطة الشباب الإسلامي التي كانت تمولها وتقف خلفها أجهزة استخباراتية عربية برعاية المخابرات المركزية الأمريكية في مرحلة الحرب الباردة، وهو البيان الشهير الذي صدر عن هذه الرابطة، وورد فيه اتهام خطير للرئيس جمال عبدالناصر بأنه يسعى من خلال تحالفه مع الاتحاد السوفيتي إلى احتلال الكعبة وتحويلها إلى مرقص لجنود الجيش الأحمر. وقد تكررت هذه التهمة - بطريقة فجة وساذجة - مرة أخرى على لسان (الشيخ) عبدالمجيد الزنداني عندما كان رئيساً لمجلس شورى حزب التجمع اليمني للإصلاح، في خطبة تحريضية وتهريجية القاها من على أحد منابر

الجمعة أثناء حرب صيف 1994م، واتهم فيها الحزب الاشتراكي اليمني بأنه كان يسعى بالتحالف مع الاتحاد السوفيتي قبل الوحدة إلى احتلال الكعبة وتحويلها إلى مرقص !!!؟؟؟. ومما له دلالة أن ثمانية أشخاص كانوا أعضاء في عصابة تخريبية مسلحة وتم إلقاء القبض عليهم في عدن عام 1982م في عهد الرئيس الأسبق علي ناصر محمد، اعترفوا علناً أمام المحكمة العليا بأنهم تلقوا دورات تكفيرية ومحاضرات في رابطة الشباب الإسلامي أثناء تجهيز قوافل (المجاهدين) إلى أفغانستان في بداية الثمانينات من القرن الماضي بعد أن أطلقت وكالة المخابرات المركزية (CIA) أذان الجهاد المسلح ضد الاتحاد السوفيتي في أفغانستان، ثم تلقوا بعد ذلك تدريبات عسكرية على أساليب إعداد المتفجرات والمواد

الناسفة تحت إشراف ضباط أمريكيين في إحدى المدن العربية، لكنهم فوجئوا بتغيير مسار جهادهم ضد السوفييت من أفغانستان إلى عدن، وتكليفهم بواجبات (جهادية) تتضمن نسف وتفجير بعض محطات المياه والكهرباء والنظ والجسور، بالإضافة إلى تدمير عدد من المواقع الاقتصادية والسياحية الحيوية في مدينة عدن. وعندما سألهم القاضي نجيب الشميري رئيس المحكمة العليا في عدن - بحضور فريق من المحامين الذين تطوعوا للدفاع عنهم برئاسة الحماية القديرة راقية حميدان - عن أسباب اقتناعهم بتنفيذ هذه المهمة؟ أجاب زعيمهم واسمه (علي دهمس) بأنهم تلقوا محاضرات على أيدي ضباط عرب وأمريكيين وبعض رجال الدين ممن أسماهم دهمس (علماء) في فيللا تقع على شاطئ البحر بإحدى المدن العربية، عرفوا من خلالها أن الحزب الاشتراكي اليمني كان يخطط لتمكين الجيش الأحمر السوفيتي من احتلال الكعبة وتحويلها

وأذكر أنني قاطعته حينها متأسلاً عن الجهة التي نقل شحنة الأسلحة إليها، وهل هي الجبهة القومية أم جبهة التحرير أم التنظيم الشعبي للثورة الذي انشق عن جبهة التحرير، فابتسم الرئيس واكتفى بتأكيد قوله إنه نقل شحنة الأسلحة إلى الثوار وليس إلى جهة محددة، فابتسمت بدوري لكنني فشلت في إخفاء علامات الاستغراب والاستهزاء، ما دفع الرئيس إلى القول بصراحة: (أنا أعرف ماذا تريد؟) ثم واصل كلامه.. مشيراً إلى أنه كان متعاطفاً مع جبهة التحرير والتنظيم الشعبي لأن علاقتهما كانت قوية مع مصر عبدالناصر، وكانا يحصلان على دعمها السياسي والعسكري.

وأضاف الرئيس أنه كان في شبابه بعد الثورة مؤمناً بالنهج القومي التحرري لجمال عبدالناصر وبالفكر القومي المناهض للاستعمار والرجعية والتجزئة، والداعي إلى الحرية والديمقراطية والوحدة العربية. ثم ذكر عدداً من الوقائع والشواهد التي دونتها في مفكرتي الشخصية أثناء الندوة، وتشير إلى أن الفكر القومي العربي الذي يعود إليه الفضل في انطلاق حركة التحرر الوطني العربية ضد الاستعمار والاستبداد، ساهم في استيقاظ الوعي الوطني لشعبنا اليمني من خلال كفاح وتضحيات الرواد الأوائل للحركة الوطنية اليمنية وفورتي 26 سبتمبر و 14 أكتوبر، وغيرهم من المناضلين الذين كانوا قد تأثروا بالفكر القومي، وبضمنهم الرئيس علي عبدالله صالح حين كان شاباً تغمره

الروح الثورية. بيد أن ما قاله الرئيس في هذا السياق كان عبارة عن شهادة عابرة قالها وهو يتنسى: (كلنا كنا متأثرين بالفكر القومي والحركة القومية العربية والأفكار الناصرية والقومية التحررية التي كانت جزءاً من حركة اليسار العربي، لكني أمنت لاحقاً بضرورة الوسيلة والاعتدال من خلال الأخذ بأفضل ما جاء به الفكر القومي العربي وحركة التحرر الوطني والثورة اليمنية والثورة العربية من أجل الاستقلال والوحدة والحرية والديمقراطية وبناء الدولة الحديثة، والمجتمع المنحصر والانسان الجديد).

والحال أنني تذكرت وقائع هذه الندوة ومشاركة الرئيس علي عبدالله صالح في إحدى جلساتها فور قراءتي تصريحات ومقابلات المدعو عبدالعزيز الدبيعي رئيس جمعية المحكمة السلفية، على هامش الملتقى السلفي العام الذي انعقد في صنعاء أواخر مايو 2009م، والتي اتهم فيها الأحزاب الوطنية والقومية اليسارية بالكفر وعدم الإيمان بالله، ودعاها إلى التوبة، لأنها بحسب زعمه (لديها نظرية لا تؤمن بالله سبحانه وتعالى، وقاعدتها لا إله والحياة مادة) بحسب مقابلة نشرها موقع (الإسلام أون لاين) في 15 يونيو 2009م وأعادتها نشرها صحيفة (الأهالي) في النصف الثاني من ذلك الشهر.

ولا يتفكي الدبيعي بهذا القدر من التكفير الخطير لمخالفه وخصومه السياسيين، بل إنه يذهب إلى أبعد من ذلك في مقال نشرته له صحيفة (الأهالي) بتاريخ 14 / 7 / 2009م، حيث أورد طائفة من الأكاذيب والافتراءات زعم فيها: (أن اليساريين يقولون علناً إنهم لا يؤمنون بالله وأن شعارهم الرسمي هو (نؤمن بثلاثة هم ماركس ولينين وستالين ونكفر بثلاثة هم الله والدين والملكية الخاصة.. كما أنهم يحاربون الأديان باستثناء اليهودية، لأن اليهود - حسب زعمهم - شعب مظلوم يحتاج إلى دينه ليستعيد حقوقه المختصبة)!!!!!!

ثم يعرج الدبيعي على الاشتراكيين والماركسيين الذين يعتبرهم من أخطر قوى اليسار، ويتهمم بأنهم ينكرون وجود العائلة ويدعون إلى أن تحل محلها الفوضى الجنسية، داعياً الأحزاب الوطنية والقومية - وفي مقدمتها الحزب الاشتراكي اليمني على وجه التحديد - إلى التوبة عن كفره وتغيير اسمه كي يستحق شهادة (الإيمان) التي يمنحها الدبيعي وأشباهه للمؤمنين !!!.. ولأن الدبيعي يؤمن بالنقل ولا يؤمن بالعقل ويحارب كل من يدعو إلى إعلاء دور العقل، فإنه لا يورد مرجعاً موثقاً لأي من الأحزاب الوطنية والعربية اليسارية أو المفكرين اليساريين، يتضمن ما يؤكد هذه الاتهامات، بل درج أثناء كبل الاتهامات وإطلاق أحكام التكفير بحق مخالفه من اليساريين القوميين والاشتراكيين على النقل الحرفي لكل ما قيل له من شيوخ وخدم أولياء